



## صدى الانتفاضة ووعده التغيير

يحار المرء ما هو الاسوأ: ان يختلف اطراف المعارضة حول تشكيل لوائح المرشحين، ام ان يتوافقوا في ما بينهم فيلغوا مبدأ الانتخاب؟ ولا ما هو الاقل ضرراً للمستقبل: ان يُترك مكان على هذه اللوائح المعارضة للقوى المعارضة على التقاسم الجاري بين زعماء الطوائف، ام ان يُحكم عليها بالعمل خارج الاطار البرلماني؟

الحيرة هي على صورة الوضع الذي رسا عليه لبنان موقتاً مع انتهاء عصر الوصاية السورية من دون ان يكتمل تفكيك التركيبة السياسية التي انتجت الوصاية، كما يستدل من الدور المحوري الذي لا يزال يؤديه السيد نبيه بري الى الآن، وقد يستمر في تأديته بعد هذه الانتخابات الغريبة العجيبة التي تطل علينا. ولعل ابلغ المفارقات في مرحلة ما بعد الوصاية، ان تكون هذه الانتخابات التيطال انتظارها، والتي يجب ان تحصل في موعدها، من النوع الذي يفضل نسيانه في اسرع وقت، وان يكن المجال لا يزال مفتوحاً لبعض المعارك الكبيرة الرمزية، في الجنوب والشوف والشمال.

ولا ريب ان هذه الحيرة التي يزكها تكاثر الانتخابات بالتركية، هي ما يغذي الشعور العام بالاحباط الذي يلف الرأي العام، ويصل احياناً الى حد القرف. الا ان الموضوعية تقتض الاقرار بأن الاحباط ليس مبرراً بالكامل. ليس فقط لأن العديد من المحبطين يريدون الشيء وعكسه، مثلاً "صحة التمثيل المسيحي" و"الخلاص من الطائفية"، بل لأن الاحباط في معظمه ينتج من تحويل بالمفعول الرجعي لمعاني الحركة الاستقلالية.

فاذا كان من الخطأ اعتبار انتفاضة الاستقلال استكمالاً لفصول الحرب، كما تفعل بعض اطراف المعارضة، وخصوصاً في الجانب المسيحي منها، فإن من الخطأ ايضاً اعتبارها حركة سياسية ذات برنامج واحد، كما يطيب الاعتقاد لعدد من الشباب المنخرطين فيها.

صحيح ان هذه الانتفاضة اخذت حجم ثورة سلمية ضخمة، وان الزخم الذي تميّزت به، وخصوصاً يوم ١٤ آذار، يدفع الى استهجان التصرف الفوقي لقيادات المعارضة (ولا افضلية لأحد على الآخر في هذا المجال). الا انه في المقابل لا يمكن تحميل الحدث ما لم يحمله. فالناس لم تنزل الى الشارع في شهري شباط واذار من اجل التغيير، بل من اجل التخلص من هيمنة الحكم السوري على لبنان والنظام الامني الذي ارتكزت عليه هذه الهيمنة.

الا ان هذا لم يمنع كثيرين ممن شاركوا في الانتفاضة، من ان يحلموا بأكثر من ذلك، ولا سيما بعدما لمسوا زخم التعبنة الشعبية من جهة، وطابع المصالحة الوطنية الذي انطوت عليه من جهة اخرى. ولكن هل كان ثمة حلم واحد يجمعهم؟

وحتى اذا افترضنا ان الكل اجمعوا على التغيير والاصلاح، فمن الواضح انهم لم يجمعوا على محتوى التغيير والاصلاح. ينطبق ذلك على قانون الانتخاب تحديداً، على ما بدا من سجال في هذا الموضوع ومن استعداد اجزاء من الرأي العام الخوض فيه، وإن من دون إلمام به. هكذا، تمت احاطة العودة الى قانون ١٩٦٠ بهالة من القدسية قد تكون مبررة بالسمة السيئة للقوانين التي عمل بها بعد الطائف، بما فيها قانون الالفين، لكنها بالتأكيد غير مستحقة. ففي مقابل استيفاء قانون ١٩٦٠ شرط التمثيلية، مقارنة بقانون الالفين، يبقى بعيداً كل البعد عن الاصلاح السياسي المطلوب، مثلما



دلت تجربة لبنان قبل الحرب. كذلك ينطبق هذا الانفصام بين الدعوة المجردة الى الاصلاح والموقف السياسي الأنّي، على مقاربة التحالفات الانتخابية. فاذا اخذنا ما حصل في نهاية الاسبوع الماضي، سنجد من يرى في ضم السيدة صولانج الجميل الى لائحة الحريري والسيد جورج عدوان الى لائحة وليد جنبلاط تجلياً لروح المصالحة المتمثل بـ ١٤ آذار، مثلما سنجد من يرى في ذلك خيانة للوعد بلبنان جديد الذي حملته ١٤ آذار اياه، وخصوصاً ان نتيجة هذه التحالفات تصب في خانة تغليب الانتخابات.

قطعاً، يحق للناخبين التوق الى شيء افضل من هذه الانتخابات المعلبة بتوافق اقطاب المعارضة، والمرشحة الى مزيد من التغليب اذا انتهى التوافق الى شمل العماد عون ومرشحيه. لكن هذا التوق لن يترجم واقعاً، الا اذا لازمه التزام مزدوج يعبر عنه في عملية الاقتراع، ثم بعد انتهاء الانتخابات. وهذا يعني اولاً التزام جانب الرفض لمبدأ التغليب، اذا لم تمنعه التزكيات، من خلال اختيار المرشحين الذين يجمعون في شخصهم صدى انتفاضة المستقبل ووعد التغيير، سواء كانوا على اللائحة الرسمية للمعارضة او على لائحة اخرى، او فضلوا الترشح منفردين، بما يستتبع ذلك من رفض للصفقات مع رموز عهد الوصاية.

ويعني ثانياً التزاماً بالانخراط في معارك التغيير التي سوف تلي الانتخابات، وفي مقدمها المعركة التي يجب ان تفتح في ٢٠ حزيران، غداة الانتهاء من الجولة الاخيرة في الشمال، من اجل قانون انتخاب عصري وعادل يمنع المحادل، الى اي طرف انتمت.

وهنا يكمن الوفاء الحقيقي لحدث ١٤ آذار: في اعتباره نقطة البداية لعمل سياسي قد يتطلب وقتاً مديداً كي يثمر، مثلما تطلب انهاء عهد الوصاية نضالات طويلة وتضحيات كبيرة لم تختصر بالنزول الى ساحة الشهداء ذات يوم من ايام شباط او آذار. وفي الاتعاظ منه بأن السياسة ليست حكرأ على السياسيين، مهما حاولوا احتكارها، وان الاصلاح لن يبينيه الا من لهم مصلحة فيه. اما التبرم والاحباط والقنوط، فتلك هي تحديداً العادات التي لم يعد لها مكان منذ ١٤ آذار.

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	<b>05-Pr-000564</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		صدى الانتفاضة ووعده التغيير
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		٢٠٠٥/٥/٢٠ 20/5/2005
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	نبيه بري - صولانج جميل - ميشال عون - جورج عدوان - وليد جنبلاط
	<b>Locations</b>	لبنان - سوريا
	<b>Dates</b>	١٤ آذار ٢٠٠٥ - ٢٠ حزيران ٢٠٠٥
	<b>Themes</b>	لبنان - سوريا - انتهاء عهد وصاية - انتخابات - قانون ١٩٦٠ - معارضة - لوائح مرشحين - انتفاضة استقلال - ١٤ آذار - حكم سوري - نظام أمني - قانون انتخاب - ميشال عون - بعد طائف - قانون ٢٠٠٠
<b>Subject</b>		